رسـالـةُ

مفتاحُ الخطابِ إلى الحقِّ والصَّوابِ

شهيدُ المُحدِّثينَ جمالِ الدِّينِ العلَّامةُ السَّيِّدُ الميرزا
محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبيِّ النَّيشابوريُّ الخراسانيُّ
المُستشهدُ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكيٍّ آل جسَّاسٍ

معلوماتٌ عن الرِّسالةِ

رسالةٌ وجيزةٌ قد ذكرَهَا صاحبُ الذَّريعةِ [1] عن حفيدِهِ السَّيِّدِ الميرزا محمَّد تقيٍّ ، وهيَ في جوابِ ستَّ عشرةَ مسألةً فقهيَّةً سألَهَا أيَّاهُ الشَّيخُ عليُّ بنُ الحسينِ الفارسيِّ ، وكانتْ إجاباتِه مختصرةً دونَ إسهابٍ .

وقد قدَّمَ لَهَا بمقدَّمةٍ في ذكرِ مراتبِ العلمِ وأنواعِهِ وطرقِ حصولِهِ ، ومداركُ الحواسِّ ، والصُّورِ المنتزعةِ ، والمعاني الجزئيَّةِ والحقائقِ الكلِّيَّةِ ، وأنْ لا طريقَ للمصالحِ الكونيَّةِ ومفاسدِهَا إلَّا بالتَّلقِّي عن طريقِ الوحيِّ والقرآنِ والرَّسولِ وأمنائِهِ ، ثمَّ ذكرَ طرقَ ومراتبَ وصولِ البيانِ إلينا ووسائلِ حفظِهِ وصونِهِ منَ التحريفِ والتَّبديلِ .

ثمَّ شرعَ في الجوابِ عن الأسئلةِ وهيَ متنوِّعةٌ في الإرثِ والزَّواجِ والطَّلاقِ والإحرامِ والطَّوافِ والقصرِ والغصبِ وغيرِهِ .

وقد أوردَ هذهَ الرِّسالةُ مصنِّفُهَا كاملةً في أحدِ مجلَّداتِ " تسليةِ القلوبِ الحزينةِ " [2] ؛ وهيَ النُّسخةُ الوحيدةِ الَّتي اعتمدنا عليها في التَّحقيقِ .

---

(١) الذَّريعةُ : ج٢١ : ص٣٢٨ : رقم ٥٣١٤ .

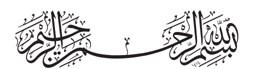
(٢) تسليةُ القلوبِ الحزينةِ : ص٢٠٥ ـ ٢٠٧ مخطوطٌ كُتِبَ عليهِ المُجلَّدُ السَّادسُ .

صورةٌ للرِّسالةِ من النُّسخةِ الخطيَّةِ

بدايةُ الرِّسالةِ

نهايةُ الرِّسالةِ

[تمهيد]



الحمدُ للهِ ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى ؛ أمَّا بعدُ :

أمَّا بعدُ : فقد سألَ **الشَّيخُ الرَّبّانيُّ عليُّ بنُ الحسينِ الفارسانيُّ** ـ أيَّدهُ اللهُ تعالى ـ عن مسائلَ ما كانَ المسؤولُ فيهَا بأعلمِ مِنْ سائلِهَا ، ولكن قضاءً لحاجةِ الإخوانِ حسب المقدورِ ـ ولأنَّ الميسورَ لا يسقطُ بالمعسورِ ـ بادرتُ إلى الجوابِ مُعرِضاً عن الإسهابِ والإطنابِ ووسَمتُهُ بـ " **مفتاحِ الخطابِ إلى الحقِّ والصَّوابِ** " ؛ مستعيناً بملهمِ الخيرِ في كلِّ بابٍ .

[المقدَّمةُ]

[في أنواعِ سلطانِ الاستيلاءِ]

لا يخفى أنَّ السُّلطانَ والاستيلاءَ على الأشياءِ إمَّا بالذَّاتِ ؛ وذلكَ سلطانُ الوجودِ وُجِدَ بِهِ كلُّ موجودٍ ؛ قالَ عليه السلام : « **يَا مَنْ كُلُّ شيْءٍ مَوْجُوْدٌ بِهِ** »[1] .

أم لا ؛ وهوَ بالصِّفاتِ ؛ وهيَ حُجُبَ الذَّاتِ ؛ وذلكَ سلطانُ العلمِ أمامَ سلطانُ القدرةِ .

[في أنواعِ العلمِ وحصوله]

وإحاطتِهِ بالمعلوماتِ إمَّا لا بشرطٍ ؛ فهوَ علمُ الله تعالى : ﴿**إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ**﴾[2] ؛ أمْ لا ، وهوَ إمَّا لا بشرطٍ ؛ فهوَ علمُ الصَّادرِ الأوَّل نفس علمِهِ الأقدسِ المسمَّى بـ"**النُّورِ المحمَّديِّ**" ؛ المعبَّرُ عنهُ عندَ الإلهيِّينَ بـ "**عقلِ الكُلِّ**" .

أم لا ؛ وهوَ بشرطِ شيءٍ وهوَ علمُ سائرِ العلماءِ صفة فعلِ الحكيمِ وفعلِهِ الحادثِ القديمِ ؛ وذلكَ الشَّيءُ إمَّا بالإضافةِ ويسمَّى بـ " بالعلمِ الإفاضيِّ " ، و " العلمِ اللَّدُنِّـيِّ " ، و " العلمِ الضَّروريِّ " قالَ تعالى : ﴿**وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمًا**﴾[3] . **وميزانُهُ** يحصلُ للَّنفسِ بلا اعتمالٍ منهَا بتفكُّرٍ ؛ ولا نظرَ في مادَّةٍ ، ولا ترتيبَ في صورةٍ صغرى وكبرى ونتيجةٍ وقياسٍ ـ اقترانيٍّ أو استثنائيٍّ ـ .

---

(١) مقطعٌ من الفصل **٣٧** من فصولِ دعاءِ الجوشِ الكبيرِ المرويِّ عن السَّجَّادِ عن أبيهِ عن جدِهِ أميرِ المؤمنينَ عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وآله رواهُ الكفعميُّ في البلدِ الأمينِ : ص**٥٤٩** ، مؤسسة الأعلميِّ ، بيروتُ ، ط١ ، **١٤١٨**هـ ، ومصباحِهِ : ص**٢٥٢** ، وعنهُ في البحار : ج**٩١** : ص**٣٨٩** : باب**٥٢** .

(٢) سورةُ الشُّورى : الآيةُ **١٢**.

(٣) سورةُ الكهفِ : الآيةُ **٦٥**.

[طرقُ حصولِ العلمِ المكتسبِ ومداركُهُ]

أم لا ، وهوَ إمَّا الاكتسابُ باعتمالِ المشاعرِ والفكرِ في ترتيبِ المعلوماتِ وتوجُّهِ النَّفسِ لصيدِ الغائبِ بشبكةِ الأسبابِ .

أم لا ؛ وهوَ بالمشاعرِ السَّبعةِ ؛ فإدراكٌ بالحواسِّ الخمسِ ، وعلمٌ محسوسٌ ، أو تخيُّلُ الصُّورةِ ، أو توهُّمٌ لمعانيهِ ، والإجالةُ بتفكُّرٍ ، والجمعُ بتعقُّلٍ . والفكرُ حاشرٌ باعتبارٍ ، ولوحُ المحوِ والإثباتِ باعتبارٍ ، والعقلُ جامعٌ باعتبارٍ ، واللَّوحُ المحفوظِ باعتبارٍ . والفكرُ ينيرُ العقلَ ، والوهمُ والخيالُ قهرمانُهُ وقاتلُ جيوشِهِ . والجانُّ لا تعقُّلَ لَهَا ، والملائكةُ لا خيالَ لَهَا ، والإنسانُ أجمعُ ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾[1] .

لقائله :

آدمى زاده طرفه معجونيست كز ملائك بر شتـه در حيوان
كركند ميل أين شودكم أزين وركئد سـوي أن شود كم أزان[2]

والحواسُّ إنَّما تدركُ الأجسامَ والأعراضَ والصَّورَ الجزئيَّةَ ومعانيهَا ؛ كلُّ ذلكَ من حضرةِ النَّاسوتِ وصقعِ الظُّلماتِ .

---

(١) حاصلُ معنـاه : بني آدم طرفـة المزيـج ومن الملائكة يمتزج في الحيوانية .
فإذا يميل إلى هذا يقل من ذاك وإذا يتوجه إلى ذاك يقل من هذا
إشارةٌ إلى جانِبَي الرَّوحانيَّةِ والحيوانيَّةِ في الإنسانِ ؛ فإذا غلبهُ هوى نفسهِ وانجرَّ إلى شهواتِهَا مالَ إلى الحيوانيَّةِ وإذا غلبَ عقلُهُ على هوى نفسهِ وكبحَ جماحَها مالَ إلى الملائكيَّةِ .

(٢) سورةُ الرَّحمنِ : الآيتانِ ١٩ ، ٢٠ .

[مداركُ الحواسِّ]

فمُدرِكُ الألوانَ ، والأضواءَ ، والمقاديرَ ، والأبعادَ ، والأوضاعَ المواجهةَ غيرَ البعيدةِ ، والقريبةَ المفرطةَ ؛ يسمَّى (**بصراً**) ، وآلتُهُ (**باصرةً**) ، وعرشُهُ إنسانُ العينِ ، وإقليمُهُ الحالُ ، ومدينتُهُ الحاضرُ مِنَ المكانِ .

ومُدرِكُ الأصواتَ وجرسَهَا وكيفيَّاتِهَا ؛ يسمَّى (**سمعاً**) ، وآلتُهُ (**السَّامعة**) ، وعرشُهُ الصِّماخُ ؛ وقد سَمَّى اللهُ نفسَهُ سميعاً بصيراً ؛ قالَ تعالى : ﴿ **وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ** ﴾[1] .

والرَّوائحُ ـ طيِّبُهَا وخبيثُهَا وحرِّيفُهَا ـ يدركُهَا (**الشَّمُ**) ، وآلتُهُ (**الشَّامَّةُ**) ، وعرشُهُ الزَّائدتانِ في مقدَّمِ الدِّماغِ كحلمتَيِّ الثَّدي .

والطُّعومُ ـ لذيذُهَا وبَشِعُهَا يدرُكُهَا (**الذَّائقةُ**) ، وعرشُهَا سطحُ اللِّسانِ في الحَنَكِ .

والحرارةُ والبرودةُ ، واللِّينُ والخشونةُ ، والرُّطوبةُ واليبوسةُ والدُّسومةُ ؛ يدركُهَا (اللَّامسةُ) ، وعرشُهَا البشرةُ .

[مداركُ الصُّورِ والمعاني والحقائقِ]

والصُّورُ المنتزعةُ مُدركُهَا الحسُّ المشتركُ ، وعرشُهُ مقدَّمُ البطنِ الأوَّلِ منَ الدِّماغِ .

والمعاني الجزئيَّةِ يُدْرِكُهَا الوهمُ ، وصاحبُ الواهمة، وعرشُهُ مقدَّمُ البطنِ

---

(١) سورةُ الشُّورى : الآيةُ ١١ .

الثَّالثِ مِنَ الدِّماغِ .

وأمَّا الحقائقُ الكُلِّـيَّةِ والمعلوماتُ لا بشرطٍ ؛ فَمُدْرِكُهَا العقلُ ، ومظهرُهُ الدِّماغُ ؛ ولَهُ جناحانِ : جناحُ " إنِّ " ، وجناحُ " لِـمِّ " .

[طريقُ الوصولِ إلى المصالحِ الكونيَّةِ ومفاسدِهَا]

وأمَّـا المصـالحُ الكونيَّـةُ ومفاسـدُهَا المنتهيةُ إلى خيرِ الخيرِ وشرِّ الشَّرِ في غيبِ الَّلاهوتِ ؛ وطيِّ اسمِهِ الباطنِ العليمِ ؛ فلا طريقَ إليهَا إلَّا التَّسليمُ والتَّلقِّي منَ الوحيِ والذِّكرِ الحكيمِ وتصديقِ الحَمَلةِ الأمناءِ ـ سلامُ اللهِ عليهِمْ ـ قالَ تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾[1] ، وقال : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾[2] ، وقـالَ : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾[3] .

[مباحثُ التّحليلِ]

فالحكيمُ الإلهيُّ يبحثُ عن الحقائقِ الكُلِّيَّةِمن حيثُ هيَ بآلةِ العقلِ وبآلةِ القلبِ ؛ ومنهُ تُؤخذُ الحكمةُ الإلهيَّةُ ، وعلمُهُ لا يقبلُ التَّخصيصَ ؛ ولذا يجري فيهِ النَّظرُ .

والحكيمُ الطَّبيعيُّ يبحثُ عن طبائعِ الأكونِ ، وأجناسِهَا ، وأنواعِهَا ، وأصنافِهَا ، وأشخاصِهَا ، وأبعاضِهَا .

---

(١) سورةُ النَّملِ : الآيةُ ٦.

(٢) سورةُ النَّجمِ : الآيتانِ ٣ ، ٤ .

(٣) سورةُ النَّجمِ : الآيةُ ١٠.

والطَّبيبُ يبحثُ عن أمزجةِ المواليدِ ، وطبائعِهَا ، وخواصِّهَا .

والمُنجِّمُ يبحثُ عن الأجرامِ ، والكواكبِ ، والبروجِ ، والمنازلِ ، والمسيرِ ؛ وما يعتريهَا منَ الشَّرفِ والوبالِ ، والأَوَجِ والحضيضِ ، والسُّعودِ والنُّحوسِ .

والمهندسُ يبحثُ عن الكمِّ المتَّصلِ ، وأوضاعِهِ ، ونسَبهِ .

والمحاسبُ يبحثُ عن الكمِّ المنفصلِ ، ومراتبِهِ ، وضربِهِ ، وجمعِهِ ، وتقسيمِهِ ، وتكسيرِهِ ، وجذرِهِ .

وهؤلاءِ **النَّحليُّونَ** .

[مبحثُ المِلِّيِّينَ وحملةِ الوحي ومراتبِ التَّلقِّي المتنازلةِ]

وأمَّا المِلِّـيُّونَ وحملةُ الوحيِ ؛ فيبحثونَ عن الموجوداتِ بحسبِ خواصِّهَا الغيبيَّةِ الوجوديَّةِ ، ومراعاةِ مصالحِ نظامِهَا الجُمْليِّ [1] بطورٍ إبداعيٍّ فوقَ طورِ الحسِّ والفكرِ والعقلِ والرَّأي والاستحسانِ والقياسِ ؛ يتلقَّونَهُ عن جبرئيلِ عن ميكالَ عن إسرافيلَ عن اللَّوحِ المحفوظِ ـ وهوَ النَّفسُ الكُلِّـيَّةُ ووعاءُ الدَّهرِ ـ عن حضرةِ القلمِ الأعلى ـ وهوَ العقلُ الكُلِّيُّ ـ عن الله تباركَ وتعالى ، قالَ تعالى : ﴿ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾[2] ، وقالَ : ﴿ نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾[3] ، وقالَ : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾[4] ،

---

(١) أي جملةِ الممكناتِ وجوامعِهَا وعوالـمِ الأكوانِ .

(٢) سورةُ العلقِ : الآياتُ ٣ ، ٤ ، ٥ .

(٣) سورةُ القلمِ : الآيةُ ١ .

(٤) سورةُ القمرِ : الآيةُ ٥٣ .

قالَ عليه السلام : « **العَقْلُ آلَةٌ أُعْطِينَاهَا لِمَعْرِفَةِ العُبُوْدِيَّةِ لَا لإِدْرَاكِ الرُّبُوْبِيَّةِ** » (١) .

فما كانَ في حيِّزِ الإمكانِ الاستعداديِّ والإمكانِ الوقوعيِّ والواقعِ الإمكانيِّ ـ ممَّا لهُ ظهورٌ في الاستقبالِ والحالِ والماضي في الأجزاءِ الثَّلاثةِ الظَّاهرةِ لفاقةِ الخلقِ إليهَا ممَّا لَهُ مدخلٌ في النِّظامِ الجُمْليِّ ـ جَعَلَ لَهُ الشَّارعُ تعالى حِكْماً وضعيّاً في طيِّ اسمِهِ الباطنِ العليمِ الحكيمِ فوقَ حضرةِ الأرواحِ والعقولِ والنُّفوسِ .

[طريقُ تلقِّي المتشرِّعينِ لعلمِ الشَّرائعِ]

ولـم يجعلْ للمُشرِّعينَ عليهم السلام والمتشرِّعينَ غيرَ طريقاً إلى هذا البابِ ـ المسمَّى بـ" **علمِ الشَّرائعِ ونواميسِ الأنبياءِ** " إلَّا الأخذَ الشَّفاهيَّ عنهمْ عليهم السلام بالسَّماعِ منهمْ **أوَّلاً** ـ وهذا غايةُ السَّمعِ ـ ، والقراءةِ عليهِمْ ثانياً ـ وهذِهِ غايةُ النُّطقِ ـ والضَّبطِ كما سَمِعَ **ثالثاً** ـ وهذا غايةُ الخطِّ ـ ، والعرضِ عليهمْ **رابعاً** ـ وهذا غايةُ الحزمِ ـ ، والإجازةِ **خامساً** ـ وهذِهِ غايةُ الأدبِ لورثةِ الأبدِ ؛ خلفاً عن سلفٍ ، قرناً بعدَ قرنٍ ، طبقاً عن طبقٍ ـ قالَ تعالى : ﴿**لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ**﴾(٢) ـ ؛ وذلكَ في الطَّبقاتِ المتنازلةِ بينَ المسنِدِينِ ؛ المتصاعدةِ بينَ المخرجِينَ ؛ المتناقلةِ بينَ المُحمَّلِينِ والمُتحمِّلِينَ بثقةٍ وعدالةٍ وإيمانٍ ؛ المحفوفةِ بالحفظةِ والدُّعاةِ العدولِ النَّافينَ عن الدِّينِ تحريفَ الغالينَ وانتحالَ المبطِلينَ وتأويلَ الجاهِلينَ

---

(١) بهذا اللَّفظِ أُورِدَ في سرِّ الإسراءِ في حديثِ المعراج : ص**٥١٦** : فص**١٩** : ح**٩** عن الاثني عشريَّةِ : ص**١٩٧** عن الصَّادقِ عليه السلام ، وأوردَهُ أبو حيَّانَ التَّوحيديُّ في كتابِ البصائرِ : ج**٧** : ص**٥٩** إلَّا أنَّهُ عزاهُ إلى أبي زيدٍ البلخيِّ ، ورُوِيَ مرسلاً عن عليٍّ عليه السلام في روضِ الأخيارِ المنتخبِ من ربيعِ الأبرارِ ص**١٥** : الرَّوضةُ **١** وأسرارِ الآياتِ : ص**١٣٣** وفيهما : ((**إنَّ العَقْلَ لإِقَامَةِ رَسْمِ العُبُوْدِيَّةِ** ...)) إلخ .

(٢) سورةُ الانشقاق : الآيةُ **١٩** .

بملاحظـةِ القـرائنِ المتنيَّـةِ الدَّاخليَّـةِ ـ اللَّفظيَّـةِ منهَا والمعنويَّةِ ـ ، ثُمَّ السَّنـديَّةِ ـ الطَّبقيَّةِ منهَا والرِّجليَّةِ ـ ، ثمَّ الخارجيَّةِ ـ العقليَّةِ منهَا والإجماعيَّةِ ـ بدلالةٍ محكمةٍ ـ منْ نصٍّ ، أو صريحِ مطابقةٍ ، أو تضمُّناً ، أو التزاماً ـ بلزومٍ ذاتيٍّ أو عرضيٍّ ـ غيرِ مفارقٍ ولا مصاحِبٍ ـ اتِّفاقيٍّ بتعيينٍ ، أو تخييرٍ ، أو ترتيبِ عزيمةٍ ، أو رخصةٍ ؛ فرضاً أو فضلاً بسدِّ الاحتمالاتِ الوقوعيَّةِ والواقعيَّةِ من كذبٍ في بيانٍ بعصمةِ الأبوابِ عليهم السلام **أوَّلاً** ، وبثقةِ النُّوَّابِ والحَمَلةِ **ثانياً** ؛ وذلكَ أنَّ الثِّقةَ لا يروي إلَّا عن علمٍ ويقينٍ مأموناً عن الشَّكِّ والظَّنِّ والتَّخمينِ ، وبحفظِ العدولِ ثالثاً ؛ والعدلُ لا يتعمَّدُ الكَذِبَ في شيءٍ من أمورِ الدِّينِ .

[ترتيبُ القياسِ البرهانيِّ لوصولِ البيانِ]

فيترتبُ القياسُ البرهانيُّ هكذا : ما وَصَلَ إليَّ مِنَ البيانِ بنقلِ الثِّقاتِ عن الأمناءِ السَّاداتِ ؛ المصونِ بنفي العدولِ عن الدِّينِ تحريفَ الغالينَ وانتحالَ المبطلِينَ وتأويلَ الجاهِلِينَ ؛ المحفوظِ بحفظِ الحجَّةِ المعصومِ منْ وراءِ المسندِينَ والمخرِجِينَ والحاملينَ ـ والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ـ ؛ وكلُّ ما كانَ كذلكَ ؛ فهوَ حجَّةٌ بيني وبينَ ربِّي ببرهانِ الحصرِ وضرورةِ المسلمينَ ؛ فهذا حجَّةٌ بيني وبينَ ربِّ في أمورِ الدِّينِ ؛ وذلكَ تقديرُ العزيزِ العليمِ .

[مراتبُ العلومِ]

وهذا هوَ الحكمةُ العرشيَّةُ المسمَّاةُ بـ **"علمِ الشَّريعةِ"** قالَ تعالى : ﴿ **شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا** ﴾ الآية [(١)] ، والعلمُ الَّذي دونهَا عقليٌّ يُسمَّى "علمَ

(١) سورةُ الشُّورى : الآيةُ ١٣ .

الكرسيِّ " ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾(١) ، والعلومُ الَّتي دونَهما وهميَّةٌ وخياليَّةٌ وحسيَّةٌ ؛ باطنُهَا سماويٌّ وظاهرهَا أرضيٌّ ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ﴾(٢) .

[في أنَّ حيثيَّةَ حكمِ المسائلِ طريقُهَا السَّماعُ]

والمسائلُ الَّتي سألَ عنهَا الشَّيخُ ـ أيَّدَهُ اللهُ تعالى ـ ؛ إنَّما سَألَ عن حيثيَّةِ حكمِهَا الشَّرعيَّ الَّذي لا طريقَ إليهِ عندَ الرَّبَّانيِّينَ إلَّا السَّماعُ المضمونُ المصونُ الصَّحيحُ الصَّريحُ ؛ المنتهي بواسطةِ النُّوَّابِ المعصومِينَ إلى الرَّسولِ المعصومِ الأمين ، والوحيِ المحتومِ المبينِ ـ بخصوصِهِ أو العمومِ ، بمنطوقٍ أو مفهومٍ ـ ؛ ولكنَّهُ لـمْ يُراعِ الاجتنابَ عمَّا لايعني ، ولـم يتأدَّبْ بقولِهِ عليه السلام : « **اسْكُتُوْا عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ** »(٣) ، وقولِهِ : « **وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ وَلَـمْ يَسْكُتْ عَنْـهَا نِسْـيَـانًا فَلا تَتَكَلَّفُوْهَا ؛ رَحْمَةً مِنَ اللهِ لَكُمْ فَاقْبَلُوْهَا** »(٤) .

[بناءُ الشَّريعةِ على الحاجةِ بحسبِ الحكمةِ والمصلحةِ]

ثُمَّ لا يخفى أنَّ الشَّريعةَ مبنيَّةٌ على مدارجِ الحاجةِ بحسبِ الحكمةِ والمصلحةِ ؛ فما كانَ لهُ وقوعٌ إمكانيٌّ أو إمكانٌ وقوعيٌّ أو إمكانٌ استعداديٌّ ؛ يكادُ زيتُهُ

---

(١) سورةُ البقرةِ : الآيةُ **٢٥٥**.

(٢) سورةُ البقرةِ : الآيةُ **٢٥٥**.

(٣) رواهُ الصَّدوقُ في الفقيهُ : ج**٤** : ص**٧٥** : ح**٥١٤٩** وعنهُ في الوسائلِ : ج**٢٧** : ص**١٧٤** : باب**١٢** من أبوابِ صفاتِ القاضي :ح**٦٨/ ٣٣٥٣١** عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام .

(٤) رواهُ بهذا اللَّفظِ مرسلاً في الخلافِ : ج**١** : ص**١١٧** : مسألة **٥٩** ، وفي السَّرائرِ : ج**١** : ص**١٢٦** : في الأغسالِ المسنونةِ ، وفي غوالي اللآلئ : ج**٣** : ص**١٦٦** : كتاب الحجِّ : ح**٦١** .

يضيءُ ولَوْ تمسسهُ نارٌ [١] ؛ اقتضى اسمُهُ الحكيمُ بيانَ حكمٍ لهُ ؛ وإفاضةُ علمٍ عنهُ ، وما لـمْ يكنْ لَهُ إلَّا إمكانٌ ذاتيٌّ لـمْ يجعلْ لهُ أو لـمْ يُقدِّرْ لَهُ وقوعاً ولـم يرد بهِ مرادٌ ؛ وذلكَ من الجزءِ المكنونِ ؛ ولـم يتبيَّنْ لهُ حكماً شرعيّاً ، والباحثُ عنهُ مُتكلِّفٌ ملعونٌ ؛ وذلكَ في قولِهِ : عليه السلام : **« إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ فَرَائِضَ ؛ فَلا تُنْقِصُوْهَا ، وَحَدَّ لَكُمْ حُدُوْدًا ؛ فَلا تَعْتَدُوْهَا ، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ وَلَـمْ يَدَعْـهَا نِسْيَـانًا فَلا تَتَكَـلَّفُوْهَـا ؛ رَحْمَةً مِنَ اللهِ لَكُمْ فَاْقبَلُوْهَا »** [٢] .

[في الفرقِ بين أهل الظَّنِّ وأهلِ العلمِ في المسائلِ]

وإنَّما ادَّعيَ السَّديَّةُ الَّلاعلميَّـةُ الاضطرارَ إلى التَّعبُّدِ بما لا أَمْنَ فيهِ مِنَ الخطأِ في المسائلِ الفرضيَّةِ الَّتي لا قوعَ لَهَا ولا حاجةَ إلى معرفتِهَا ، والخوضُ فيهَا تكلُّفٌ وصرفُ العمرِ فيما لا يَعني ؛ وقد قالَ عليه السلام : **« المُتكَلِّفُ مَلْعُوْنٌ »** [٣]، وفي التَّنزيلِ ـ حكايةً عنهُ عليه السلام ـ : ﴿وَمَآ أَنَاْ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [٤] ؛ فرحى أُمَّةِ الظَّنِ والتَّخمينِ ـ المتسمِّينَ بـ " **الاجتهاديِّينَ** " ـ يدورُ على الفروضِ ، ورحى أهلِ العلمِ ـ المعروفينَ بـ " **الَّلابُدِّيَّةِ** " ، و" **فُقَهاءِ المُحدِّثينَ** " يدورُ على الواقعِ المفروضِ ؛ فهُمْ أُمَّةُ الفروضِ والأوهامِ ، ونحنُ أصحابُ الشَّرائعِ والأحكامِ .

---

(١) اقتباسٌ من الآية **٣٥** من سورةِ النُّورِ : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾ .

(٢) رُوِيَ عن أميرِ المؤمنينَ عليه السلام من خطبةٍ لهُ في غوالي اللآلئ : ج**٣** : ص**٥٤٨** : باب الحدودِ : ح**١٥** إلَّا أنَّ فيهِ : ((**حدَّدواً فَلا تَعْتَدُوْهَا ، وَفَرَضَ فَرَائِضَ فَلا تُنْقِصُوْهَا**)) .

(٣) لـم نقفْ على هذا اللَّفظِ في المصادر الحديثيَّةِ .

(٤) سورةُ ص : آيةُ **٨٦** .

[مسائلُ الشَّيخُ الفارسانيِّ وأجوبتُها]

وهَا أَنَا اذكرُ لفظَ السَّائلِ ؛ ثُمَّ أتبعُهُ بالجوابِ .

قالَ :

[الوارثُ كافراً يحجبُ أم لا]

مسألةُ [١] :

« لو ماتَ أحدُ الزَّوجَينُ وعندَهُ أولادٌ كفَّارٌ يحجبونَ الزَّوجَ الوارثَ عن نصيبِهِ الأعلى أم لا ؟ ، وكذا لو كانَ الإخوةُ كفَّاراً يحجبونَ الأمَّ عن نصيبِهَا الأعلى أمْ لا ؟ » .

الجوابُ :

الإسلامُ شرطٌ في الحجبِ بالنَّصِّ والإجماعِ ، قالَ الصَّدوقُ : « إنَّ الكفَّارَ بمنزلةِ الموتى لا يحجبونَ ولا يرثونَ » (١) ، وقالَ المُحمَّدونَ الثَّلاثةُ : **« والْكَافِرُ لَا يَحْجُبُ المُسْلِمَ ولَا يَرِثُه »** (٢) ، وفي الصَّحيحِ عن محمَّدِ بنِ مسلمٍ قالَ : **« سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام : عَنِ المَمْلُوْكِ وَالمُشْرِكَ يَحْجِبَانِ إِذَا لَـمْ يَرِثَا ؟ قَالَ : لَا »** (٣) .

---

(١) الفقيهُ : ج٤ : ص٣٣٤ : ر٥٧١٩ .

(٢) كذا قالَ السَّيِّدُ عبدُ الله الجزائريُّ في التُّحفةِ السَّنيَّةِ : ص٣٦٣ مخطوطٌ ، وهيَ روايةٌ رواهَا المحمَّدونَ الثَّلاثةُ الكلينيُّ في الكافي : ج٧ : ص١٤٣ : باب مِيرَاثِ أَهْلِ المِلَلِ : ح٥ والصَّدوقُ في الفقيهِ : ج٤ : ص٣٣٦ : ٥٧٢٤ والطُّوسيُّ في الاستبصارِ : ج٤ : ص١٩٠ : باب إنَّهُ يرثُ المسلمُ الكافرَ ولا يرثُ الكافرُ المسلمَ : ح٦ والتَّهذيبِ : ج٩ : ص٣٦٦ : باب ميراثِ أهلِ المللِ المختلفةِ : ح٦ بإسنادهم عن الحسنِ بنِ صالحٍ عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلام وفيها جميعاً ((**المُؤْمِنَ**)) بدلَ ((**المُسلمَ**)) .

(٣) التَّهذيبُ : ج٩ : ص٢٨٤ : باب ميراثِ الوالِدَينِ معَ الإخوةِ : ح١٥ .

[في المطلقةِ رجعياً إذا بلغت سن اليأسِ]

مسألةُ [٢] :

« لو طُلِّقَتْ ذاتُ العدَّةِ الرَّجعيَّةِ ؛ وبلغتْ سنَّ اليأسِ ما حُكمُهَا ؟ ؛ أتُتمُ العدَّةَ أم خرجتْ ببلوغِ اليأسِ ؟ ، وكيفَ يكونُ حكمُهَا في باقي الأحكامِ ـ منَ الإنفاقِ ، والكسوةِ ، والمسكنِ ، والتَّوارثِ ـ ؟ » .

الجوابُ :

العدَّةُ معلَّقةٌ بالوصفِ ، والإنفاقُ والكسوةُ والسُّكنى يتبعُهَا ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ .

[بقاءُ ولايةِ الأبِ على الابنةِ الموطوءةِ قبل البلوغِ والمبيتُ]

مسألةُ [٣] :

« لوْ زَوَّجَ الأبُ الصَّغيرةَ ؛ ودخَلَ بِهَا الزَّوجُ قبلَ البلوغِ ؛ أتبقى لَهُ الولايةُ أم لا ؟ ، وعلى القولِ ببقاءِ الولايةِ بعدَ البلوغِ لَوْ وُطِئَتْ بشبهةٍ ، أو تزوَّجتْ ودَخَلَ بِهَا ؛ وظهرَ التَّزويجُ فاسداً ؛ أتبقى الولايةُ أم لا ؟ ، وتُعطَى حكمَ البكرِ مَبيتاً سبعاً أم الثَّيبِ ثلاثاً إذا تزوَّجتْ ؟ » .

الجوابُ :

الولايةُ متيقَّنةُ الثُّبوتِ لا يرفعُهَا إلَّا يقينٌ مثلُهُ ، وسباعيَّةُ المَبيتِ متعلِّقةٌ بوصفِ البُكارةِ تدورُ مدارَهَا (١) .

---

(١) أي إنِ افتُضَّتِ البكارةُ كانتْ ثيِّباً وكانَ لَهَا حقُّ المبيتِ ثلاثة أيَّامٍ، وإنْ لم تفتضَّ فهي بكرٌ ولها السَّبعةُ .

[الناشزُ إذا طلِّقتْ أو ماتت]

مسألةُ [٤] :

« لوْ نشزتْ وطلَّقَهَا وهيَ ناشزٌ ؛ لهَا نفقةٌ وكسوةٌ ومسكنٌ ؟ ؛ وكفنٌ لوْماتتْ ؟ » .

الجوابُ :

النُّشوزُ مسقطُ الحقوقِ ـ إنْ شاءَ اللهِ ـ .

[تظليلُ المحرمِ في السَّفينة]

مسألةُ [٥] :

« لوْ أحرمَ وهوَ في السَّفينةِ ما حكْمُهُ في التَّظليلِ حالَ سيرِهَا ؟ » .

الجوابُ :

النَّهيُ عن التَّظليلُ في المَحملِ ولا يتعدَّى إلَّا بدليلٍ مستأنفٍ ، وإذ ليسَ فليسَ ولا قياسَ عندَ أهلِ البيتِ عليهم السلام ؛ هذا معَ أنَّهُ لا بحرَ بينَ المواقيتَ ومكَّةَ (١) .

[تظليلُ المحرمِ الماشي في دهليز]

مسألةُ [٦] :

« لوْ بنى دهليزاً مظلَّلاً من منزلِهِ إلى المشعرِ الحرامِ ومَشَى فيهِ يكونُ حكمُهُ مثلَ حكمِ المَحملِ أمْ لا ؟ » .

---

(١) لعلَّهُ أحرمَ بالنَّذرِ وهوَ مستثني بالنَّصِّ مِنَ منعِ الإحرامِ قبلَ الميقاتِ ، واللهُ أعلمُ .

الجوابُ :

هذا فرضٌ غيرُ واقعٍ ؛ ولا محتاجٌ إليهِ ؛ والقياسُ منفيٌّ (١) .

[الجهلُ بوجوبِ الإشهادِ في الطَّلاقِ وعدمُ قصدِهِ]

مسألةُ [٧] :

« لوْ طلَّقَ الزَّوجُ الزَّوجةَ بمحضرِ شاهدينِ عدلَينِ ؛ ولـمْ يعلمْ بوجوبِ الإشهادِ ولا قَصَدَ إشهادَهُما يصحُّ الطَّلاقُ أمْ لا ؟ » .

الجوابُ :

تحقُّقُ الوصفِ كافٍ ـ إنْ شاءَ اللهُ تعالى (٢) .

[سكنى البيتِ قبلَ البلوغِ تقطعُ السَّفرَ بعدَ البلوغِ لو مرَّ بِهِ]

مسألةُ [٨] :

« لوْ سَكَنَ الصَّبيُّ بيتي قبلَ البلوغِ ؛ وسافرَ بعدَ البلوغِ ؛ أيُحتسبُ لهُ ذلكَ السُّكنى في قطعِ السَّفرِ لَوْ مرَّ بِهِ أمْ لا ؟ ، ولَوْ قَصَدَ مسافةَ السَّفرِ وقطعَ بَعْضَهَا في الصِّبى ؛ أيحتسبُ لَهُ ما قَطَعَ في الصِّبى أم لا ؟ » .

الجوابُ :

لا تفاوتَ بينَ الصِّبى والبلوغِ ههنا ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ .

---

(١) أي كما قالَ في السَّابقةِ النَّصُّ واردٌ في المَحملِ وتعديتُه للدِّهليزِ قياسٌ .

(٢) ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ الآيةُ "منهُ" [الطلاقُ / ٢] .

[تركُ المرأةِ طوافَ النِّساءِ عمداً]

مسألةٌ [٩] :

« لَوْ تعمَّدتِ المرأةُ تركَ طوافِ النِّساءِ بعدَ الوجوبِ عليهَا ؛ أيمتنعُ عنهَا الزَّوجُ ؛ وتكونُ بذلكَ ناشزةٌ وتسقطُ النَّفقةُ والكسوةُ والمَسكنُ أم لا ؟ » .

الجوابُ :

لا شكَّ في عصيانِهَا ، ويكونُ النُّشوزُ بنيَّةِ خلافِ الزَّوجِ ؛ فتسقطُ الحقوقُ .

[وقوفُ النَّاسكِ أو سعيهِ على دابةٍ مغصوبةٍ]

مسألةٌ [١٠] :

« لَوْ وَقَفَ النَّاسكُ في المواقفِ على دابَّةٍ مغصوبةٍ عالماً عامداً مختاراً يبطلُ حجُّهُ أم يصحُّ وعليهِ الأجرةُ ؟ ؛ وكذا لَوْ سَعى ما حكمُهُ » .

الجوابُ :

عليهِ الأجرةُ ؛ والحجُّ مجزٍ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ .

[الميِّتُ إذا لم تُوجد مسبَّلةٌ لدفنِهِ]

مسألةٌ [١١] :

« لَوْ ماتَ أحدٌ ولـمْ يُوجَدْ مسبَّلةٌ يخرجُ لَهُ منْ مالِهِ القبرُ كما يُخرَجُ الكفنُ » .

الجوابُ :

المسلمُ لهُ حقٌّ في الأرضِ بقدْرِ دفنِهِ فهيَ كفاتٌ أحياءً أو أمواتاً [١] .

---

(١) ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا (٢٥) أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا (٢٦) ﴾ [المرسلاتُ / ٢٥ ، ٢٦] ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا ﴾ الآيةُ [طه / ٥٥] " منهُ " .

[المالُ المغصوبِ إذا صُرِفَ في جهةٍ شرعيَّةٍ وبانَ استحقاقُه له]

مسألةُ [١٢] :

« لوْ اغتصبَ مالاً فورَّثَهُ ، [أ]ووهبَهُ ، أو وقفَهُ ، أو تصدَّقَ بهِ ، أو تصرَّفَ بِهِ بأحدِ التَّصرُّفاتِ الماليَّةِ الشَّرعيَّةِ ؛ فبانَ بعدَ حالةِ الغصبِ أنَّهُ مستحقُّهُ ؛ ما حكمُـهُ ؟ » .

الجوابُ :

تصرُّفهُ صحيحٌ ؛ وليستغفرِ اللهَ ؛ لإقدامِهِ على جهلٍ .

[إذا صلَّى العشاءَ وذكرَ أنَّهُ لم يصلِّ المغربَ]

مسألةُ [١٣] :

« لوْ صَلَّى العشاءَ الآخرةَ ظانّاً أنَّهُ صلَّى المغربَ ؛ وركعَ في الرَّابعةِ وذكرَ أنَّهُ لـمْ يُصلِّ المغربَ ؛ ما حكمهُ ؟ » .

الجوابُ :

لا يشرعُ في العشاءِ إلَّا بعـدَ علمِهِ بأداءِ المغـربِ ؛ وإلَّا فأعـادَ ، وحَسَبَ ما صلَّاهُ تطوُّعاً .

[تجويز السَّيِّدَ لأكثر من واحدٍ النَّظر لأمتِهِ]

مسألةُ [١٤] :

« يجوزُ للسَّيِّدِ تحليلُ نظرَ أمتِهِ لأكثرِ من واحدٍ أوْ واحدٍ فقط ؟ ، [و] يجوزُ للسَّيِّدِ النَّظرُ لَها ؟ ؛ أمْ بإباحتِهِ يحرمُ عليهِ » .

الجوابُ :

يجوزُ ؛ وليسَ كإباحةِ الوطءِ .

[تحديد الحائر ودخول الجنب والحائضِ المشاهدَ]

مسألةُ [١٥] :

« ما تحديدُ الحائرِ الحسينيِّ الَّذي تتأدَّى بهِ وظيفةُ النَّاذرِ لَوْ نَذَرَ بصلاةٍ في حدودِهِ جهاتِهِ أو عمارتِهِ ؟ ، وهلْ حكمُ المشاهدِ حكمُ المساجدِ بالنِّسبةِ إلى الحائضِ والجُنُبِ في تحريمِ الدُّخولِ أمْ لا » .

الجوابُ :

لا يصحُّ النَّذرُ ؛ إلَّا لرجحانٍ معلومٍ ، وحدُّ الحائرِ مجهولٍ ، ولا مزيَّةَ للصَّلاةِ في حدِّهِ ، وأمَّا في نفسِ الحائرِ فتُصلِّي قريباً منَ القبرِ أخذاً باليقينِ ، ويُحتَاطُ في المشاهدِ بمراعاةِ الأدبِ ، واللهُ الموفِّقُ .

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

وكَتَبَ الدَّاعي إلى الحقِّ اليقينِ **أبو أحمدَ محمَّدُ بنُ عبدِ النَّبــيِّ بنِ عبدِ الصَّانعِ** المُحدِّثُ السَّلفيُّ ـ عفى اللهُ عنهم ـ في أواخرِ شهرِ ربيعِ الثَّاني من السَّنةِ الثَّلاثينَ بعدَ المئتينِ والألفِ من الهجرةِ العدنانيَّةِ بمقابرِ قريشٍ ، حامداً مصلِّياً مستغفراً .

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وقعَ الفراغُ من تحقيقِ هذهِ الرِّسالةِ في ليلةِ الثُّلاثاءِ السَّادسةِ من شهرِ شعبانَ من سنة إحدى وأربعينَ ووأربعِ مئةٍ وألفٍ من هجرةِ منْ ختمِتْ بهِ النُّبوَّةِ والرِّسالةِ بيدِ **أبي الحسنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ مكيٍّ آلِ جسَّاسٍ** ؛ مصلِّياً على محمَّدٍ وآلِهِ أهلِ الشَّرفِ والدَّلالةِ .

المحتويات

العـــنـوانُ	الصَّفحةُ